لماذا تظاهر الآلاف في رام الله ضد قانون "الضمان الاجتماعي" ؟

رام الله - شبكة فلسطين للحوار

خرج آلاف العمال والموظفين العاملين في الشركات الخاصة والمؤسسات الأهلية في مظاهرة حاشدة بمدينة رام الله الثلاثاء الماضي (٤/١٩).

واعتصموا أمام مقر مجلس الوزراء أثناء الجلسة الأسبوعية للمجلس؛ وذلك للمطالبة بإلغاء قانون الضمان الاجتماعي الذي قام رئيس السلطة محمود عباس بالتوقيع عليه مؤخرًا.

وكانت عدة نقابات عمالية دعت للمشاركة في الاعتصام، منها نقابة المصارف والبنوك وشركات التأمين، ونقابات العاملين في جوال وشركة الاتصالات وجامعة بيرزيت، معلنةً رفضها للقانون الذي وصف "بالمجحف".

وكانت نقابة البنوك وشركات التأمين قد أوضحت أسباب رفض القانون، وهي عدم ضمان السلطة للصندوق، مما يجعل حقوق العمال مهددة بالضياع، والرسوم غير العادلة التي تؤخذ من الموظفين، والشروط المجحفة للحصول على مستحقات التقاعد.

كما طالبت نقابة العاملين في جامعة بيرزيت بإلغاء القانون؛ لوجود "العديد من الإشكاليات وأوجه القصور التي تمس جوهر الحق في الضمان الاجتماعي وتلغي مبررات وجوده" كما ورد في بيان صدر عنها.

وأشار مراقبون إلى أن الرفض الشعبي الواسع للقانون يعود بالدرجة الأولى إلى عدم ثقة الناس بالسلطة الفلسطينية، وتخوفهم من استخدام القانون وسيلة لجمع أموال ومدخرات الناس، وتبديدها نتيجة الفساد المستشري في السلطة.

خاصة وأن السلطة قد أعلنت مسبقًا بأنها لا تضمن أموال الناس ولا حقوقهم، رغم أن القانون يجبرهم على المشاركة فيما يسمى "صندوق التضامن الاجتماعي."

ويشار إلى أن القانون سيطبق بشكل إجباري على جميع المؤسسات والشركات الخاصة والأهلية بما فيه من مواد، وستجبر هذه المؤسسات على تسليم أموال صناديق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة إلى مؤسسة "صندوق التضامن الاجتماعي"، وهي مؤسسة خاصة ستنشئها السلطة لإدارة أموال الموظفين.

وأوضح الدكتور عبد الستار قاسم في حديث لمراسلة الشبكة رفضه للقانون، واصفًا محمود عباس بأنه رئيس "غير شرعي وكل ما يصدر عنه غير شرعي"، وخاصة أن المجلس التشريعي لم يصادق على القانون.

وأضاف قاسم أن الشعب يتحمل مسؤولية التصدي لهذا القانون المجحف، وأن سكوت الناس يشجع السلطة على هذه الخطوة وغيرها.